الأمم المتحدة

E/CN.3/2021/7

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
21 December 2020
Arabic
Original: English

**اللجنة الإحصائية**

**الدورة الثانية والخمسون**

1-3 و 5 آذار/مارس 2021

البند 3 (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

**بنود للمناقشة واتخاذ القرار: الإحصاءات الاقتصادية**

## تقرير فريق أصدقاء الرئيس المعني بالإحصاءات الاقتصادية

### مذكرة من الأمين العام

وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 211/2020 والممارسات السابقة، يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير فريق أصدقاء الرئيس المعني بالإحصاءات الاقتصادية إلى اللجنة الإحصائية لمناقشته. ويقدم التقرير وصفا لأنشطة الفريق المتعلقة باجتماعاته العالمية والإقليمية وسائر مشاوراته. ويتضمن توصيات الفريق بشأن سبل تحسين الشبكات من أجل نهج محوره المستعملون والنهوض بشراكات تتعلق بإنشاء أصول البيانات العالمية؛ وتحسين اختبار النظام من خلال حالات استخدام تتعلق بالإنتاج المشترك والاستثمار المشترك؛ وتمكين النظام على نحو أفضل من خلال تحسين أساليب العمل فيما بين الأفرقة الإحصائية؛ وتحسين توثيق الإرشادات المفاهيمية والعملية بشكل تكراري على المستوى الدولي بشأن المعايير المنهجية، من خلال إجراء التجارب والاختبارات المنتظمة لتلبية الطلب من المستعملين الذي يزداد بسرعة. ويتضمن التقرير توصيات من أجل نظام للإحصاءات الاقتصادية يتسم بسرعة الاستجابة ويستند إلى أربعة مواضيع هي: (أ) إقامة الشبكات: التعاون والتشاور مع المستعملين؛ و (ب) تحويل النظام واختباره: البنية التحتية الإحصائية، والحلول المتعلقة بالعمليات والبيانات؛ و (ج) التمكين: الترتيبات المؤسسية والحوكمة؛ و (د) التجريب والإدماج والتوثيق: الأطر والأساليب الإحصائية. واللجنة مدعوة إلى الموافقة على التوصيات الواردة في التقرير، بما في ذلك إنشاء شبكة جديدة من الخبراء الإحصائيين الاقتصاديين واستكشاف مدى ضرورة وجدوى إنشاء لجنة خبراء جديدة معنية بالسكان والرفاه، وحل فريق أصدقاء الرئيس المعني بالإحصاءات الاقتصادية.

* E/CN.3/2021/1.

20-17543 (A) 110121 130121

الرجاء إعادة استعمال الورق

# تقرير فريق أصدقاء الرئيس المعني بالإحصاءات الاقتصادية

## أولا - موجز

1 - طلبت اللجنة الإحصائية، في دورتها الخمسين، إنشاء فريق أصدقاء للرئيس لفترة لا تزيد عن عامين لإجراء تقييم لكفاءة إدارة النظام الحالي للإحصاءات الاقتصادية وفعاليتها ومدى قدرتها على الاستجابة، دون خلق المزيد من البيروقراطية أو تحميل المكاتب الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية عبئا إضافيا لا داعي له. وطلبت اللجنة أيضا إلى فريق أصدقاء الرئيس تقييم المبادرات الحالية وتقديم توصيات لتحديث نظام الإحصاءات الاقتصادية من خلال إجراء استشارة واسعة النطاق للمستخدمين. وطلبت اللجنة كذلك إلى فريق أصدقاء الرئيس أن يقدم تقريرا إلى اللجنة في دورتها الحادية والخمسين يتضمن خطة واضحة عن سبل المضي قدما، وفي دورتها الثانية والخمسين تقريرا نهائيا بشأن وضع نظام للإحصاءات الاقتصادية يتسم بالقدرة على الاستجابة وبالكفاءة والفعالية.

## ثانيا - مقدمة

2 - اتخذت اللجنة الإحصائية، في دورتها الحادية والخمسين المعقودة في نيويورك في الفترة من 3 إلى 6 آذار/مارس 2020، المقرر 105/51 (انظر E/2020/24، الفصل الأول، الفرع جيم)، الذي جاء فيه أن اللجنة:

(أ) رحبت بتقرير فريق أصدقاء الرئيس المعني بالإحصاءات الاقتصادية (E/CN.3/2020/7) وأكدت أن عمل الفريق يؤثر بالفعل تأثيرا إيجابيا على أساليب العمل والتعاون فيما بين الأفرقة القائمة من أجل تحديث نظام الإحصاءات الاقتصادية لدعم رصد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (قرار الجمعية العامة 1/70)، مع ربط ذلك بالبيئة والرفاه؛

(ب) أثنت على الفريق لما يبذله من جهود لإجراء مشاورات مكثفة مع الأفرقة الإحصائية القائمة ومع البلدان من خلال حلقات دراسية إقليمية عن مستقبل الإحصاءات الاقتصادية بشأن مجالات التنمية ذات الأولوية التي يحددها المستعملون، ووجود ثغرات في المجالات ذات الأولوية، والإدارة وأساليب العمل الحالية للأفرقة الإحصائية؛

(ج) طلبت إلى الفريق أن يواصل النظر في الحاجة إلى نظام للإحصاءات الاقتصادية يكون شاملا ومتناسقا ومستجيبا للاحتياجات، ويشمل حسابات الاقتصاد الكلي، والسجلات الإحصائية للأعمال التجارية، والتصنيفات الدولية، والبيانات الدقيقة المستقاة من إحصاءات الأسر المعيشية والأعمال التجارية والتجارة؛

(د) وافقت على أن يشمل برنامج العمل المقترح للفريق في سنته الثانية والأخيرة أربعة أبعاد هي: توثيق عمليات النظام الحالي للأفرقة الإحصائية والحالة التي يقترح أن يكون عليها في المستقبل، وتحسين الروابط بين الأفرقة الإحصائية عن طريق إنشاء شبكات، ووضع تحد أمام الأفرقة الإحصائية للعمل بطرق جديدة، مع التركيز على التجريب وبناء القدرات، وزيادة التواصل مع طائفة واسعة من المستعملين وغيرهم من الشركاء المحتملين لتحديد الأولويات العالمية للنظام المحدث للإحصاءات الاقتصادية مثل تلك المتصلة بالعولمة، والرقمنة، والرفاه والاستدامة، والاقتصاد غير الرسمي، ورأس المال البشري؛

(هـ) أيدت عمل الفريق المتعلق باستعراض أساليب عمل الأفرقة الإحصائية الحالية على أساس مبادئ موحدة، وطلبت إلى الفريق أن يستكشف ترتيبات عمل جديدة لتحسين آليات التنسيق والتفاعلات بين الأفرقة الإحصائية في تبادل المعلومات، وتحديد الأولويات، وتجنب الثغرات؛

(و) طلبت إلى الأفرقة الإحصائية القائمة أن تتعاون مع فريق أصدقاء الرئيس لإجراء استعراض للحوكمة وأساليب العمل وتجريب أساليب جديدة وعملية المنحى للربط الشبكي لاستكشاف فوائدها؛

(ز) وافقت على حل الأفرقة الإحصائية التي لم تعد نشطة في مجال الإحصاءات الاقتصادية، على النحو الوارد في الفقرة 30 من تقرير فريق أصدقاء الرئيس المعني بالإحصاءات الاقتصادية: فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات المالية، وفريق الخبراء المعني بإحصاءات التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية، والفريق العامل المشترك بين الأمانات والمعني بإحصاءات التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية، وفريق دلهي المعني بإحصاءات القطاع غير الرسمي، والفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بإحصاءات الديون؛

(ح) طلبت إلى فريق أصدقاء الرئيس أن يضع تحديا أمام الأفرقة الإحصائية من خلال عدد محدود من المشاريع القصيرة الأجل، بالاستناد إلى احتياجات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية من أجل تجريب أساليب عمل جديدة وإقامة شبكة علاقات بين الأفرقة الإحصائية لدعم تحديث نظام الإحصاءات الاقتصادية؛

(ط) شجعت على التعامل مع المسائل المفاهيمية الجديدة المتبلورة في الدول الأعضاء استنادا إلى مذكرات توجيهية مفصلة، ورحبت باهتمام الدول الأعضاء بالمشاركة في التجربة؛

(ي) رحبت بالمبادرات الإضافية المتعلقة بالمشاورات، مثل منتدى عالمي للأمم المتحدة معني بالإحصاءات الاقتصادية للحصول على تعليقات المستعملين بشأن تحديث نظام الإحصاءات الاقتصادية ومناقشة أساليب عمل جديدة لجعل نظام الإحصاءات الاقتصادية أكثر مرونة واستجابة؛

(ك) طلبت تقديم تقرير نهائي لفريق أصدقاء الرئيس المعني بالإحصاءات الاقتصادية إلى اللجنة في دورتها الثانية والخمسين التي ستعقد في عام 2021.

3 - ويقدم هذا التقرير لمحة عامة عن الأنشطة التي اضطلع بها الفريق في الفترة الممتدة من انتهاء الدورة الخمسين للجنة حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وقد رُتّب محتوى التقرير كما يلي: يتضمن الفرع الثالث موجزا لنتائج اجتماعات الفريق؛ ويتناول الفرع الرابع عملية تأطير برنامج يتسم بالاستجابة لنظام الإحصاءات الاقتصادية؛ ويتضمن الفرع الخامس توصيات بشأن مستقبل الإحصاءات الاقتصادية؛ ويتناول الفرع السادس الإجراءان المطلوب من اللجنة اتخاذهما.

## ثالثا - أنشطة فريق أصدقاء الرئيس المعني بالإحصاءات الاقتصادية

4 - عقد فريق أصدقاء الرئيس خمسة اجتماعات في الفترة بين أيار/مايو 2019 وتشرين الثاني/نوفمبر 2020 لمناقشة أنشطته وحالة برنامج عمله. وقد عُقد الاجتماعان الرابع والخامس بالوسائل الإلكترونية بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

## ألف - موجز الاجتماع الأول

5 - بحث الفريق، خلال اجتماعه الأول المعقود في الفترة من 28 إلى 30 أيار/مايو 2019، ما إذا كانت التحديثات المقرر حاليا إجراؤها لنظام الإحصاءات الاقتصادية تلبي احتياجات المستعملين في الوقت الراهن وفي المستقبل؛ ومسألة ما إذا كانت الهياكل الأساسية القائمة حاليا (مثل الأطر الإحصائية، والأساليب، ونظم التصنيف، والبيانات المصدرية، والتكنولوجيا، والسياسات، والشراكات) كافية لتلبية الاحتياجات في المستقبل؛ وما إذا كانت هناك ترتيبات إدارية مناسبة قائمة لكفالة قدرة نظام الإحصاءات الاقتصادية على الاستجابة وكفاءته وفعاليته. ويرد أدناه تبيان للاستنتاجات الرئيسية.

6 - وقد تضمنت قائمة المبادرات الحالية معظم احتياجات المستعملين الرئيسيين من المعلومات في المستقبل من منظور اقتصادي كلي وقطاعي. غير أنه ينبغي وضع برنامج عمل محدد على نحو أوضح فيما يتعلق بقياس الاقتصاد غير الرسمي ودرجة الاتسام بالطابع غير الرسمي. ووُجهت أيضا دعوة إلى سد الفجوة الكبيرة بين وضع منهجيات جماعية جديدة والبيانات المتاحة على الصعيد القطري. ويمكن الحد من التأخير الذي كثيرا ما يكون كبيرا بين الشروع في العمل على الصعيد العالمي بشأن المعايير أو المنتجات الإحصائية الجديدة وتنفيذها على الصعيد القطري، وذلك بالتجريب المبكر وإصدار التقديرات التجريبية. فقد ارتُئي أن الهياكل الأساسية الحالية تفتقر إلى المرونة وأنه ينبغي وضع توصيات بهدف تحسين المرونة العامة للإطار، ليس فقط على صعيد وضع المفاهيم والأساليب فحسب، بل ومن حيث قدرة الإطار على تقديم منتجات البيانات بطريقة أكثر قدرة على الاستجابة. وقد يكون من المفيد أن يعمل هيكل الحوكمة المقبل بمجموعة مشتركة من المبادئ الرامية إلى تعزيز الكفاءة والفعالية وإزالة الازدواجية. واستلزم الأمر إجراء مشاورات شاملة على الصعيد العالمي ضمن الشبكة القائمة التي تضمن أفرقة عاملة وفرق عمل ولجانا رفيعة المستوى قبل أن يتسنى تقديم مجموعة من التوصيات إلى اللجنة.

## باء - موجز الاجتماع الثاني

7 - أجرى الفريق، في اجتماعه الثاني، المعقود في الفترة من 2 إلى 4 كانون الأول/ديسمبر 2019، تقييما للتعليقات المستمدة من المشاورة العالمية مع المستعملين والدراسة الاستقصائية للأفرقة الإحصائية ومن المشاورات الإقليمية المنظمة في إطار الحلقات الدراسية الرفيعة المستوى بشأن مستقبل الإحصاءات الاقتصادية؛ وواصل تحديد نظام الإحصاءات الاقتصادية؛ ووضَّح أي تغييرات يلزم إدخالها على ترتيبات إدارة النظام وعملياته الإحصائية وهياكله الأساسية؛ واتفق على المهام والمسؤوليات المقررة لعام 2020؛ ووافق على محتوى التقرير المقدم إلى اللجنة في دورتها الحادية والخمسين. وترد أدناه الملاحظات الرئيسية.

8 - وقد بيَّنت المشاورة العالمية مع المستعملين والدراسة الاستقصائية للأفرقة الإحصائية أن نظام الإدارة لا يعتبر معطوباً، ولكن يتعين إدخال تحسينات عليه من حيث التنسيق والاتصال والقدرة على الاستجابة. فقد اعتُبر النظام الحالي بطيئاً في التكيف مع طلب المستعملين، مع تفضيل اتباع نهج عملي وأكثر مرونة. وسلّط الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية وكبير الاقتصاديين، في عرضه، الضوء على ضرورة الحفاظ على تركيز يكون محوره المستعمل. وكان هناك توافق واسع النطاق في الآراء بشأن الحاجة إلى إنتاج المزيد من البيانات الدقيقة وفي المواعيد المقررة، وأنه ينبغي تلبية تلك الحاجة على نطاق الأساليب والأدوات والمعايير. وأخيراً، كان هناك توافق في الآراء على أن بناء القدرات ودعم المستعمل يتسمان بأهمية بالغة بالنسبة للبلدان النامية.

9 - وبيَّنت عملية تحديد مواصفات النظام من منظور المكاتب الإحصائية الوطنية أنه ينطوي على درجة كبيرة من التعقيد. ولوحظ أن موضوع "أُسر" اللجان يكون نافعا على أفضل وجه بوجود قدر كبير من التنسيق والتقليل إلى أدنى حد من الازدواجية بين لجان الخبراء، والأفرقة العاملة المشتركة بين الأمانات، وفرق العمل، وأفرقة المدن.

10 - وأدى هذا التقييم إلى عدد من الاستنتاجات. وينبغي أن يلبي إنتاج الإحصاءات الاحتياجات في مجال السياسات سواء على الأمد القصير أو الطويل. فهناك إمكانية استخراج ثروة من المعلومات من نتائج المشاورات الإقليمية ومشاورة شبكة الأفرقة الإحصائية. ويتعين ضمان أن يكون نظام الإحصاءات الاقتصادية متقبّلاً للتغيير، وينبغي النظر في مدى إمكانية تحقيق ذلك بتحوُّل دور المكاتب الإحصائية الوطنية من جهات منتِجة للبيانات إلى جهات يُعهد إليها بالإشراف على البيانات. وينبغي استكشاف إمكانية اتباع نهج جديد في مجال بناء القدرات تجاه الأنشطة الإحصائية الدولية، يعزز التعاون والابتكار والتجريب، مع تحقيق عوائد الاستثمارات في مشاركة البلدان في ذلك. ولئن كان هناك عزوف عن إحداث تغييرات كبيرة في ترتيبات الإدارة الحالية، فإن هناك حاجة إلى مزيد من التنسيق والتعاون والاتصال. ولذا ينبغي استكشاف ترتيبات جديدة لتحسين التنسيق والاتصال والقدرة على تقديم استجابة تعاونية على نطاق نظام الإحصاءات الاقتصادية، استناداً إلى مبادئ المساءلة والتنسيق والشفافية. وينبغي التركيز في إدخال التحسينات المحتملة في نظام الإحصاءات الاقتصادية على وضع المعايير، والهياكل الأساسية الإحصائية، والعمليات الإحصائية.

## جيم - موجز الاجتماع الثالث

11 - تطرَّق الفريق، في اجتماعه الثالث المعقود في 1 آذار/مارس 2020، إلى مسألة التحضير لبند جدول الأعمال المتعلق بمجموعة أصدقاء الرئيس في الدورة الحادية والخمسين للجنة؛ واستعرض برنامج عمل الفريق لعام 2020؛ وطلب مساهمات من الأعضاء في الإجراءات والمشاريع المتفق عليها لعام 2020. ويرد أدناه بيان للاستنتاجات الرئيسية.

12 - كان يتعين مواصلة تقييم الآليات المتبعة وذلك لمواءمة مصطلحات الأفرقة العاملة الإحصائية وولاياتها، مع الاعتراف بأدوار فرادى البلدان والوكالات؛ ولمعالجة المسائل المتعلقة بالازدواجية، والشبكات، والعمل بطريقة سريعة. وساد اعتراف بأنه على الرغم من كون النظم الحالية تتعامل في وقت مبكر مع البلدان المتقدمة النمو، والبلدان النامية على نحو متزايد، كان يتعين استكشاف إمكانية وضع آليات أكثر شمولا يمكن أن تتيح لجميع البلدان تقديم وجهات نظرها في وقت أبكر من ذلك بكثير. ولتحقيق هذه الغاية، اقتُرح كذلك استكشاف إمكانية مشاركة البلدان النامية مبكراً في تحديث الأدلة بتجريب أساليب جديدة واختبارها، وتعزيز التنسيق الأفقي على نطاق مجالات الإحصاءات الاقتصادية بإنشاء آلية شاملة جديدة تلبي الطلب الجديد السريع التغير على مجموعة متعددة المجالات ومتعددة الأبعاد من الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وشجع الفريق أيضا تحديد عدد محدود من حالات الاستخدام وتنفيذها لاستعراض مدى استجابة أساليب العمل الجديدة على نحو أفضل في حل مسائل إحصائية محددة.

## دال - موجز الاجتماع الرابع

13 - تطرّق الفريق، في اجتماعه الرابع المعقود يومَي 29 و 30 حزيران/يونيه 2020، إلى كيفية ضمان تركيز يكون محوره المستعمل من أجل نظام للإحصاءات الاقتصادية يتسم بالاستجابة؛ وأكد أهداف الفريق في أعقاب جائحة كوفيد-19؛ واتفق على خطة العمل للفترة المتبقية من السنة الثانية. ويرد أدناه بيان للاستنتاجات الرئيسية.

14 - ينبغي أن تكفل النظم الإحصائية الوطنية اتباع نهج إحصائي متكامل يكون محوره المستعمل في تتبع التنمية المستدامة في ضوء جائحة كوفيد-19. ويؤكد هذا النهج الحاجة إلى وضع إطار إحصائي واسع النطاق لنظام إحصاءات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي في المستقبل من أجل وضع سياسات قائمة على الأدلة. وينبغي أن يكون هذا الإطار الإحصائي الواسع النطاق قادرا على معالجة الاتجاهات المتعددة الأبعاد والمترابطة للعولمة وسلاسل الإمداد في المؤسسات المتعددة الجنسيات، والرقمنة والابتكار التكنولوجي، والتوسع الحضري، وتغير المناخ، والتحولات الديمغرافية، وعدم المساواة.

15 - ويمكن الاستعانة بالاستجابة الإحصائية لجائحة كوفيد-19 كحالة من حالات الاستعمال لاختبار نظام الإحصاءات الاقتصادية الذي يتمحور حول نهج شامل للنظام ("الربط الشبكي للنظام") يتضمن إجراء مشاورات وتقييمات واسعة النطاق مع المستعملين ("إشراك المستعمل"). وينبغي أن تضطلع المكاتب الإحصائية الوطنية، من خلال هذا النهج، بدور الجهات المشرفة على البيانات، إضافةً إلى كونها جهات منتِجة للبيانات، وأن تُقِيم بنشاط الشراكات على نطاق القطاعَين العام والخاص. ويمكن أن تشمل هذه الشراكات المتعلقة بالربط الشبكي استكشاف حلول جديدة ومبتكرة للبيانات عند استخدام مصادر البيانات البديلة أو إجراء مسوح أكثر تواترا لإصدار مؤشرات دقيقة يتجاوز نطاقها المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والبيئية التقليدية من أجل إجراء تقييم سريع لأثر جائحة-19. وقد يؤدي أيضا اتباع النهج الشامل للنظام إلى اكتساب فهم أفضل للكيفية التي يمكن أن تبرر بها النماذج الناشئة حديثا في مجال الأعمال الاستثمار المشترك في البنية التحتية الإحصائية[1]. وعلاوة على ذلك، ساعد النهج الشامل للنظام في وضع إطار للقياس أكثر شمولاً وتكاملاً لصنع السياسات القائم على الأدلة، وذلك بتجميع مجموعة متسقة من الإحصاءات والمؤشرات والحسابات من مختلف مجالات الإحصاءات الاقتصادية. وتم الإقرار بما يُحرز من تقدم جيد ومستمر في وضع الأطر الإحصائية وقياس الترابط بين الاقتصاد والبيئة (بما في ذلك رأس المال الطبيعي). ويتعين إجراء تبيان وقياس إحصائي مماثل فيما يتعلق بالترابط بين الاقتصاد والمجتمع (السكان ورأس المال البشري).

16 - وقد أصبحت أهداف الفريق في غاية الأهمية والحيوية في ظل جائحة كوفيد-19. وكان هناك تقارب في وجهات النظر بشأن وضع نموذج جديد للأعمال الإحصائية يضم ثلاث لبِنات أساسية مترابطة يعزز بعضها بعضاً لضمان اتباع نهج متسق وقابل للمقارنة في تتبع الآثار المتعددة الأبعاد المترتبة على جائحة كوفيد-19 في جميع البلدان.

(1) الاستثمار المشترك في البنية التحتية المشتركة يمكن أن يشمل استخدام التكنولوجيا المشتركة التي تقدمها المنابر العالمية القائمة على الحوسبة السحابية؛ ومستودع عالمي مركزي مشترك للبيانات الضخمة بمقتضى اتفاقات عالمية تُبرم مع الجهات المالكة للبيانات من القطاع الخاص؛ والمكتبات المشتركة للمنهجيات والخوارزميات؛ وسجل عالمي للمؤسسات المتعددة الجنسيات لدعم بناء نظم إحصائية وطنية تتسم بالقدرة على الاستجابة والمرونة.

17 - وتتألف اللبنة الأساسية الأولى من مجموعة المبادئ التشغيلية الجديدة لنموذج الأعمال التي أقرتها المكاتب الإحصائية الوطنية في تصدِّيها لجائحة كوفيد-19. وتشمل عناصر تلك اللبنة الأساسية البيئة المؤسسية والتشغيلية التي تعمل فيها المكاتب الإحصائية الوطنية (مثلاً إدارة البيانات واتباع نهج محوره المستعمل)؛ وتجميع التدابير المتكررة والتجريبية في الوقت المناسب؛ وتحقيق التوازن بين الجوانب المختلفة لنوعية البيانات في طرائق الإنتاج الإحصائي (مثلاً، مراعاة المواعيد، وتوخي الدقة، ومستوى التفصيل)؛ واعتماد نهج شامل للنظام وتشجيع اتباعه (مثلاً إقامة تعاون متزايد ضمن المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية وفيما بينها، ووضع لوحات متابعة متعددة الأبعاد للمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية).

18 - وتشكِّل اللبنة الأساسية الثانية المحور الذي يقوم عليه إنشاء بنية تحتية إحصائية جديدة واعتماد حلول مبتكرة للبيانات. ويمتد نطاق البنية التحتية الإحصائية الجديدة وحلول البيانات ليشمل تطبيق تكنولوجيات جديدة لمصادر البيانات الجديدة وطرائق جديدة لجمع البيانات، باستخدام مصادر بيانات بديلة. ويتطلب ذلك إقامة علاقات شبكية معززة مع مقدمي البيانات (سواء البيانات الإدارية أو الخاصة)، وإدماج البيانات العالية الوتيرة والمعلومات الهيكلية، وعملية اتخاذ القرارات المتعلقة بتوقيت وقف جمع السلاسل الزمنية التقليدية وتجميعها.

19 - وتتعلق اللبنة الأساسية الثالثة باتخاذ قرار بشأن الإطار الإحصائي المناسب الذي يتعين استخدامه لعرض المنتجات الإحصائية بطريقة متكاملة ومتسقة. وتستدعي الاستجابات الإحصائية الوطنية لجائحة كوفيد-19 إطارا واسع النطاق لمستقبل الإحصاءات الاقتصادية يتجاوز قياس إجمالي الناتج المحلي ليشمل قياس الأبعاد الاجتماعية والبيئية والمتعلقة بالرفاه (مثل العمل والتعليم والصحة)، سواء على الصعيد الكلي أو الجزئي. وسيتطلب اعتماد إطار قياس أوسع نطاقا التعاون مع الشركاء الآخرين للحصول على إمكانية الاطلاع في الوقت المناسب على البيانات الجزئية والسجلات الإحصائية من أجل وضع المؤشرات الدقيقة ذات الصلة لتقديم صورة للتنمية المستدامة تكون أكثر شمولاً.

20 - وينبغي توجيه اقتصاء تقييم[2] إلى المكاتب الإحصائية الوطنية لطلب الحصول على تقييم أولي لكيفية تعامل نُظمها الإحصائية مع الجائحة، وذلك بالتعاون مع المنظمات الدولية واللجان الإقليمية. فإجراء تقييم يمكن أن يسهم في التوصيات المقبلة للفريق باستخدام أداة مسح عالمية كثيرة التواتر لإجراء مشاورات مع المكاتب الإحصائية الوطنية.

## هاء - موجز الاجتماع الخامس

21 - تطرق الفريق، في اجتماعه الخامس المعقود إلكترونياً في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، إلى مشروع الإطار والتوصيات من أجل تحقيق نتائج أفضل في نظام الإحصاءات الاقتصادية. وقد وضع مشروعَ الإطار والتوصيات أعضاءٌ مختارون من الفريق - كندا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الإسلامي للتنمية،

(2) تضمنت الجولة الثالثة من المسوح العالمية المشتركة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي بشأن رصد حالة العمليات الإحصائية في خضم جائحة كوفيد-19 بالتعاون مع لجان الأمم المتحدة الإقليمية الخمس أسئلةً صادرة عن فريق أصدقاء الرئيس بشأن الشراكات العامة والخاصة والدولية، وإمكانية الاطلاع على مصادر البيانات الجديدة واستخدامها (المسوح الجديدة، والبيانات الضخمة، والبيانات الإدارية)، والأساليب الجديدة، والتكنولوجيا الجديدة. وشملت الدراسة أيضا أسئلة عن التحديات التي تواجهها المكاتب الإحصائية الوطنية.

والأمم المتحدة – وذلك خلال اجتماعات أسبوعية، باستخدام الإسهامات المستمدة من الاجتماعات السابقة التي عقدها الفريق والنتائج المنبثقة عن عملية التشاور العالمية. وتضمَّن أيضا مشروع الإطار والتوصيات تعليقات قدمها الأعضاء خلال مشاورات فردية نُظمت قبل الاجتماع. وقد جسّدت تلك المشاورات الفردية الطابع المفتوح والشفَّاف والشامل الذي اتسمت به عملية الصياغة. ويمكن إيجاز مشروع الإطار والتوصيات، اللذين تناولهما الفرعان الرابع والخامس بتفصيل، على النحو المبين أدناه.

22 – يرمي الإطار إلى تحقيق النتائج الرئيسية الأربع التالية:

(أ) تحسين التعاون والإقامة الشبكات بين المكاتب الإحصائية الوطنية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية؛

(ب) إيجاد حلول أفضل للبيانات الوطنية بتحسين البنية التحتية الإحصائية العالمية والحلول العالمية المتعلقة بالبيانات؛

(ج) تحسين أساليب العمل ومواءمة ترتيبات الحوكمة؛

(د) تحسين نظام الإحصاءات الاقتصادية وجعله أكثر استجابة.

23 – وتتمحور التوصيات حول أربعة مواضيع رئيسية هي كما يلي:

(أ) إقامة الشبكات: التعاون واستشارة المستعملين؛

(ب) تحويل النظام واختباره: البنية التحتية الإحصائية، والحلول المتعلقة بالعمليات والبيانات؛

(ج) التمكين: الترتيبات المؤسسية والحوكمة؛

(د) التجريب والإدماج والتوثيق: الأطر والأساليب الإحصائية.

24 – ولئن كان المشاركون يتفقون مع ما جاء في مشروع الإطار والتوصيات المقترحة، فقد أشاروا إلى أن التوصيات المتعلقة بالإجراءات العالمية ينبغي أن تتبع نهجاً يقوم على معالجة المشاكل، وذلك لإحداث تحوُّل في النظم الإحصائية وعصرنتها. وعلاوةً على ذلك، ينبغي أن يكون تنفيذ التوصيات عملية شاملة، تجري عبر الحوار وإقامة الشبكات على نطاق واسع بين المستعملين، وأن تراعي ظروف جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، التي عادة ما تكون قدرتها الإحصائية متدنية، من أجل عدم ترك أي أحد خلف الركب. وتُعرض في الفرع الرابع الاستنتاجات الرئيسية المنبثقة عن الاجتماع والمشاورات الفردية التي عُقدت في وقت لاحق مع أعضاء الفريق.

## رابعا – تأطير برنامج يتسم بالاستجابة لنظام الإحصاءات الاقتصادية

25 – يرمي وضع برنامج يتسم بالاستجابة لنظام الإحصاءات الاقتصادية إلى تحقيق النتائج الرئيسية الأربع الوارد بيانها أدناه لإدماج القياس الإحصائي للاقتصاد والمجتمع والبيئة على نحو أفضل من أجل توجيه خطة عام 2030 العالمية.

## ألف - تحسين التعاون والإقامة الشبكات بين المكاتب الإحصائية الوطنية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية

26 - إن تحقيق التعاون وإقامة الشبكات على نحو أفضل بين المكاتب الإحصائية الوطنية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، بتسهيل من المنظمات الدولية والإقليمية، من شأنه أن يعزز القدرات في مجالَي التحليل وإدارة البيانات، وهو ما يتسنى من خلال تبادل المعارف، والحوكمة، وإقامة الشراكات، والتكنولوجيا.

27 - ومن شأن تحسين التعاون وإقامة الشبكات، على نحو تعزَّز في ظل جائحة كوفيد-19، أن يمكّن المكاتب الإحصائية الوطنية من وضع تصور جديد لنموذج أعمالها، ووضع استراتيجيات مبتكرة، واعتماد أفضل الممارسات بالتعاون مع الوكالات الحكومية الأخرى والقطاع الخاص، وذلك لإنتاج إحصاءات موثوقة وجيدة التوقيت ومتينة، تلبي احتياجات المستعملين.

## باء - إيجاد حلول أفضل للبيانات الوطنية

28 - سيسهم إيجاد حلول أفضل للبيانات الوطنية من التي توفرها البنية التحتية الإحصائية العالمية في إنتاج إحصاءات تساعد في الحصول على الصورة الكاملة لأوجه الترابط بين الاقتصادات الوطنية، وتحفز توخي الكفاءة والترابط في النظام الإيكولوجي للبيانات العالمية وذلك بإقامة الشراكات مع القطاع العام، والأوساط الأكاديمية، والجهات الحائزة للبيانات الخاصة، وشركات التكنولوجيا.

29 - وسيساعد أيضا إيجاد حلول أفضل للبيانات الوطنية في ضمان إمكانية الحصول على بيانات دقيقة في الوقت المناسب من مصادر متعددة، بما في ذلك القطاعان العام والخاص، مما سيسهّل إنتاج مؤشرات اجتماعية - اقتصادية وبيئية بغية إتاحة التوجيه على نحو أفضل لخطة السياسات.

## جيم - تحسين أساليب العمل ومواءمة ترتيبات الحوكمة

30 - سيساعد تحسين أساليب العمل ومواءمة ترتيبات الحوكمة نظامَ الإحصاءات الاقتصادية في أداء وظائفه كنظام متماسك وتعاوني وخاضع للمساءلة ومتكامل يشمل مختلف الجهات الفاعلة المعنية.

## دال - تحسين نظام الإحصاءات الاقتصادية وجعله أكثر استجابة

31 - سيسهم تحسين نظام الإحصاءات الاقتصادية وجعله أكثر استجابة في قياس اقتصاداتنا السريعة التغير، ويمكّننا من اختبار مدى تكامل متطلبات مقرّري السياسات السريعة التغير في مجال المعلومات. وسيكون من أهداف نظام الإحصاءات الاقتصادية تحسينُ الدقة والتوقيت المناسب، علاوةً على تحسين تكامل تدابير الاقتصاد والمجتمع والبيئة من أجل إتاحة توجيه خطة عام 2030 العالمية.

# خامسا - توصيات بشأن مستقبل الإحصاءات الاقتصادية

32 - ترمي التوصيات إلى إحداث تحوُّل في النظم الإحصائية الوطنية وعصرنتها وذلك باتباع نهج قائم على تحديد المشاكل يتمحور حول المواضيع الأربعة المبيَّنة أدناه.

## ألف - إقامة الشبكات: التعاون واستشارة المستعملين

33 - يوصَى بأن يستند التعاون واستشارة المستعملين إلى الآليات التقليدية للمنتديات العالمية والإقليمية المعنية بالإحصاءات الاقتصادية. وقد أثبتت هذه المنتديات فعاليتها في تحديد المصالح والأولويات الإقليمية التي تعترف بتنوع النظم الوطنية للإحصاءات الاقتصادية في ما يتعلق بالقدرات الإحصائية والترتيبات المؤسسية لإنتاج الإحصاءات الاقتصادية، من قبيل الدور الذي تؤديه المصارف المركزية إلى جانب المكاتب الإحصائية الوطنية. فهذه المنتديات لن تعزز التعاون على نحو أفضل مع الأوساط الأكاديمية وأوساط تقرير السياسات فحسب، بل ستحدد أيضا خطة استشرافية بشأن المواضيع الناشئة لجعل نظام الإحصاءات الاقتصادية أكثر استجابة لمطالب المستعملين الجدد.

34 - وعند تفعيل هذه التوصية، ينبغي النظر في السبل التي يمكن من خلالها للمنتديات أن توجه بما يكفي المطالب الإحصائية التي تصدر عن مجموعات مختلفة من المستعملين على نحو أكثر انتظاماً. ويجدر بالإشارة، على سبيل الأمثلة المثيرة للاهتمام، المدونة الأوروبية للممارسات المتبعة في مجال الإحصاء، التي تنص على المبدأ التالي: "توجد إجراءات لاستشارة المستعملين، ورصد أهمية وقيمة الإحصاءات القائمة لتلبية احتياجاتهم، وللنظر في احتياجاتهم وأولوياتهم الناشئة واستباقها".

35 - ومن شأن تحسين التنسيق الإقليمي والعالمي بين البلدان والوكالات أن يزيد من فعالية المشاورات الإقليمية في مجال الحد من التكرار وأوجه التداخل. وينبغي أيضا، علاوةً على ذلك، أن تُنظَّم المنتديات الإقليمية الحالية على نحو متزايد بالاشتراك مع الوكالات العالمية سعياً إلى النهوض بتحسين التنسيق وضمان امتلاك الجهات الإقليمية لزمام الأمور باستخدام المنابر الإقليمية القائمة للحوار. وستصب النتائج التي تنبثق عن هذه المنتديات الإقليمية في المنتديات العالمية (مثل منتدى الأمم المتحدة العالمي المعني بالإحصاءات الاقتصادية) والتي من المتوقع أن تشارك في تنظيمها الوكالاتُ الدولية والإقليمية لتحديد أولويات برنامج العمل العالمي لنظام الإحصاءات الاقتصادية. وينبغي أن تستفيد هذه المشاورات العالمية والإقليمية من الممارسات الجيدة التي تعتمدها مكاتب إحصائية وطنية ومنظمات دولية عديدة وذلك من أجل الاستمرار في إجراء مشاورات منتظمة مع المستعملين في القطاعين العام والخاص، والأوساط الأكاديمية، ووسائل الإعلام، وأوساط المنظمات غير الحكومية.

36 - وبالإضافة إلى ذلك، يوصَى بإنشاء قنوات وآليات اتصال مباشرة بين البلدان، تُيسِّرها المنظمات الدولية والإقليمية، من أجل العمل معاً على إيجاد حلول مبتكرة للبيانات العالمية على نطاق واسع. ويمكن إنشاء شبكة من مراكز علم البيانات في النظم الإحصائية الوطنية لهذا الغرض، استنادا إلى العدد المتزايد من مراكز البيانات التي أنشأتها المكاتب الإحصائية الوطنية سواء في البلدان المتقدمة النمو أو البلدان النامية. وينبغي دعم شبكة مراكز علوم البيانات هذه باستراتيجيات مشتركة ترمي إلى زيادة جهود الاتصال والتعاون والمشاركة بين الأوساط الإحصائية والأوساط الأكاديمية والشركاء في مجال التكنولوجيا وأصحاب البيانات من القطاع الخاص، وذلك بتسخير الممارسات الناشئة لدى البلدان. وستدعم الشبكة مواءمة الأولويات واستحداث أساليب وأدوات جديدة لنظام الإحصاءات الاقتصادية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. ويمكن أن تشكل هذه الشبكة بدايةً مجموعةٌ محدودة من البلدان والمنظمات، أو "تحالفُ للراغبين"، يوجّه البيئة التمكينية والتعاونية بتحديد تحديات عملية ومحددة زمنياً للإنتاج المشترك والاستثمار المشترك في حلول البيانات العالمية من خلال إقامة الشراكات. وينبغي اختبار حلول البيانات العالمية هذه لتحديد مدى قابليتها للتطبيق على الصعيد العالمي.

37 - ويمكن أن تكون هذه الشبكة المبتكرة عاملاً أساسياً في تنفيذ حالات الاستخدام وفقا للتوصية، وذلك باعتماد نهج شامل للمنظومة بأكملها في نظام الإحصاءات الاقتصادية. وباتباع النهج الشامل للمنظومة بأكملها، يمكن للمنظمات الدولية والمكاتب الإحصائية الوطنية أن تعتمد نهجا مواضيعيا بدلاً من نهج خاص بمجالات محددة لمعالجة أي مسألة من مسائل السياسات. فعلى سبيل المثال، يمكن لبلد يستكشف مدى إمكانية الانتقال إلى اقتصاد خفيض الكربون أن يلتمس الدعم من المكاتب الإحصائية الوطنية لموافاته بوجهة نظر إحصائية متكاملة للأثر الاقتصادي الناجم عن الانتقال من استخراج و/أو استخدام الوقود الأحفوري إلى استخدام موارد الطاقة المتجددة، والأثر الاجتماعي والجغرافي لذلك على العمالة ودخل الأسر المعيشية، فضلاً عن الأثر البيئي لانخفاض الانبعاثات والنفايات. وتمكِّن وِجهة النظر المتكاملة هذه من إنشاء لوحة متابعة تضم مجموعة متسقة من الإحصاءات والمؤشرات من مختلف مجالات نظام الإحصاءات الاقتصادية. كما أن النهج الشامل للمنظومة بأكملها يستدعي استحداث واستخدام أدوات وتقنيات جديدة للربط بين البيانات الجزئية باستخدام السجلات الإحصائية المتكاملة المتعلقة بالمؤسسات التجارية والأشخاص والأسر المعيشية والمواقع، وكذلك مجموعات البيانات المتكاملة المستمدة من الدراسات الاستقصائية والبيانات الإدارية، وعلى نحو متزايد، من مصادر البيانات غير التقليدية.

38 - وبطلب من المستعملين باعتماد نهج شامل للمنظومة بأكملها، تضطلع المكاتب الإحصائية الوطنية على نحو متزايد بدور الجهات القائمة على إدارة البيانات إضافةً إلى كونها جهات مُنتجة للبيانات. وعلاوة على ذلك، تُقيم شراكات نشطة مع الأوساط الأكاديمية وأصحاب البيانات من القطاعين العام والخاص، وهو ما يكفل مواءمة العمل مع مدى المقبولية لدى الجمهور. وتقيم المنظمات الدولية أيضاً تدريجياً الشبكات بين الشراكات العالمية لاستكشاف حلول جديدة للبيانات تنشأ من استخدام مصادر البيانات البديلة التي يمتلكها أصحاب البيانات على الصعيد العالمي، وتعرض خدمات إحصائية محددة الأهداف إلى مجموعات الجهات المقدمة للبيانات وتشارك في إدارة المسوح العالمية من أجل وضع مؤشرات لإجراء تقييم سريع لتأثير المسائل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الرئيسية والناشئة.

39 - وبناءً على هذه الممارسات الناشئة رغم تجزُّئها المستمر، يستدعي اتباع النهج الشامل للمنظومة بأكملها توثيقَ التعاون بين الوكالات الإحصائية الوطنية والإقليمية والدولية، تدعم في إطار الوكالات الإقليمية والعالمية التعاون بين الشراكات الإحصائية الوطنية لتحقيق نتائج عالمية وعلى نطاق واسع. وينبغي أن يعزز هذا التعاون، عند إنشاء نظم إحصائية وطنية تتسم بالاستجابة والمرونة، إجراء استثمارات مشتركة في البنية التحتية الإحصائية من خلال التكنولوجيا المشتركة، والمنصات قائمة على الحوسبة السحابية، والترتيبات الموثوق بها لتبادل البيانات، ومستودع عالمي مركزي مشترك للبيانات الضخمة بمقتضى اتفاقات عالمية تُبرم مع الجهات المالكة من القطاع الخاص، والمكتبات المشتركة للأساليب والخوارزميات، وسجل عالمي للمؤسسات المتعددة الجنسيات.

40 - وفي إطار نهج شامل للمنظومة بأكملها، تسلِّم المكاتب الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية بقيمة المبادرات العالمية التي تشمل عناصر مثل الحصول على البيانات، وإمكانية الحصول عليها وتبادلها، والأساليب الإحصائية للابتكار في مجال البيانات، والتعاون المتعلق بالهياكل الأساسية المشتركة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحوكمة الفعالة للعمليات الإحصائية، والمساعدة في تبادل أفضل الممارسات والاستراتيجيات وتلاقحها.

41 - وسيتوقف مدى نجاح النهج الشامل للمنظومة بأكملها على إنشاء آليات فعالة لتيسير إقامة الشبكات بين مختلف الجهات الفاعلة في إطار النظام الواسع للإحصاءات الاقتصادية. وينبغي أن يوفر وضع استراتيجية جماعية جديدة وإجراءات مرحلية النطاق العالمي اللازم لتذليل العقبات القانونية والمؤسسية الحالية التي تعترض النُهج الوطنية والإقليمية.

## باء - تحويل النظام واختباره: البنية التحتية الإحصائية، والحلول المتعلقة بالعمليات والبيانات

42 - ويوصَى بإنشاء آليات جديدة تحوّل التعاون بين المكاتب الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية إلى ما يتجاوز تبادل الخبرات والممارسات ليصل إلى الاستثمار المشترك والتطوير المشترك للبنية التحتية الإحصائية، وإيجاد الحلول المتعلقة بالعمليات والبيانات. ويمكن أن يتحقق ذلك بتبادل المعارف والخبرات، والتكنولوجيا، وإقامة الشراكات، إضافةً إلى الموارد المالية. وعلى الصعيد العالمي، يمكن أن يؤدي إلى تحقيق أوجه الكفاءة بالحد من ازدواجية الجهود[3].

43 - وينبغي إضفاء الطابع الرسمي على هذه الآليات وتجريبها وتنفيذها مع مُضي الوقت. وينبغي أن يكون أحد المبادئ الشاملة المتعلقة بالاستثمار المشترك هو "عدم ترك أي أحد خلف الركب" واتباع نُهج عملية في وضع الحلول العالمية. ففي البداية، يمكن أن تسهم بعض المكاتب الإحصائية الوطنية أو المنظمات الدولية في الاستثمار المشترك في إعداد أداة معينة أو إيجاد حل معين، وهو ما سيؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق منافع للجميع باختبار مدى إمكانية تطبيق الأدوات والحلول المتعلقة بالبيانات في بلدان نامية مختارة.

44 - وعلاوةً على ذلك، يوصَى بأن تُعطى الأولوية للاستثمار المشترك في المجالات المبينة أدناه.

*الحصول على البيانات المشتركة وتيسير الوصول إليها*

45 - يقدم العديد من المكاتب الإحصائية الوطنية طلبات فردية للحصول على البيانات من الشركات المتعددة الجنسيات واستخدامها. وعموماً يمنع الإطار القانوني المتعلق بالأنشطة الإحصائية لفرادى البلدان تبادل المعلومات. وهناك نهج يمكن أن تتبعه مجموعة من المكاتب الإحصائية الوطنية للاتصال جماعياً بالشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات والاتفاق على نهج مشترك لتيسير وصولها إلى هذه البيانات التي تمتلكها جهات خاصة واستخدامها. فمثلاً يمكن أن تتصل المكاتب الإحصائية الوطنية جماعياً بشركات بطاقات الائتمان أو شركات الاتصالات الكبيرة، التي كثيرا ما تمارس أعمالها على صعيد عالمي. وقد يكون بوسع مجموعة من المكاتب الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية أن تقدم إلى تلك الشركات في المقابل أكثر مما يستطيع أي مكتب أو منظمة على حدة أن يقدمها إليها. وأيا كان العمل الجماعي المتعلق بتيسير الوصول إلى أصحاب البيانات من القطاع الخاص على الصعيد العالمي، ينبغي السعي إلى المبادرات العالمية الكفيلة بتيسير الوصول إلى البيانات الإدارية.

(3) يمثِّل كل من جماعة التعاون في مجال نظام المعلومات الإحصائية والفريق الرفيع المستوى المعني بتحديث الإحصاءات الرسمية مثالَين على الآليات القائمة بالفعل والتي تتسم بجودة عملها.

*تبادل البيانات*

46 - على الرغم من وجود أساس منطقي جيد لتعزيز تبادل البيانات بين المكاتب الإحصائية الوطنية، ولا سيما تبادل بيانات الشركات، هناك حواجز وتحديات كبيرة تعترض ذلك. فالتشريعات الوطنية تمنع في معظم الحالات تبادل البيانات من هذا القبيل. وحتى لو تسنى هذا الأمر، فإن الثقة بين المكاتب الإحصائية الوطنية والشركات المحلية يمكن أن تُقوَّض بسبب ذلك.

47 - ومن المرجح أن يكون إحراز تقدم في هذا الصدد مليئاً بالتحديات ولكنه جدير بالمحاولة. ويمكن أن تؤدي المنظمات الدولية دوراً رئيسياً كجهات مضيفة للبيانات المشتركة وبإعدادها إطارا للإدارة والحوكمة لغرض تقاسم البيانات، بما في ذلك استخدام الأساليب والتقنيات اللازمة للحفاظ على الخصوصية. وينبغي أيضا توسيع نطاق هذه الترتيبات ليشمل تبادل المعلومات بأدوات مأمونة عن المعاملات التي تجري عبر الحدود وهياكل الشركات في المؤسسات المتعددة الجنسيات لكي يتسنى للبلدان تسجيل المعلومات بشكل متسق عن دور المؤسسات المتعددة الجنسيات في الاقتصادات الوطنية.

48 - وسينطوي وضع ترتيبات جديدة لتبادل البيانات على تحديات، ولكنه يمكن أن يستغل الممارسات القائمة المتبعة في اعتماد الترتيبات التشريعية على الصعيدين الوطني والإقليمي. ويمكن استكشاف مدى إمكانية وضع ترتيبات تشريعية مماثلة، بما في ذلك على الصعيد العالمي، لضمان تبادل البيانات مع القطاع الخاص لأغراض الإحصاء.

*البنية التحتية والموارد المشتركة للبيانات المشتركة*

49 - تؤدي المنظمات الدولية بالفعل دوراً رئيسياً في توفير الدعم للمكاتب الإحصائية الوطنية باستضافتها وتحليلها بيانات اقتصادية قابلة للمقارنة، ولكن لا يزال هناك مجال لمزيد من التطوير فيما يتعلق بدعم البنية التحتية العالمية على نحو أفضل. فأعمال المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي بشأن السجل الأوروبي لمجموعة الشركات، وشعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة بشأن السجل العالمي لمجموعة المنشآت، وأعمال منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن قاعدة البيانات التحليلية المتعلقة بفرادى الشركات المتعددة الجنسيات وفروعها تشكِّل أمثلة جيدة على كيفية تعهّد قواعد بيانات إقليمية وعالمية لأكبر المؤسسات المتعددة الجنسيات التي يمكن أن تشكِّل منطلقاً لإنجاز مشاريع أكثر طموحاً، قد تمتد لتشمل إعداد سجل كامل للمؤسسات المتعددة الجنسيات. ويمكن أن تسهم هذه الأعمال في تحديد دور المؤسسات المتعددة الجنسيات في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة على الصعيد العالمي وأن تثبت أنها قيِّمة في وضع إحصاءات ومؤشرات عن المؤسسات المتعددة الجنسيات، بما في ذلك، دون حصر، التجارة في القيمة المضافة، وتحقيق الاستفادة المثلى من الأنشطة المالية، وأساليب التوريد.

50 - ومرة أخرى، ينبغي الاعتراف، عند وضع هذه البنية التحتية العالمية للبيانات، باحتياجات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وقدراتها فيما يتعلق بنشر المعلومات في إنتاجها الإحصائي. ولذلك ينبغي أن يكون تطوير البنية التحتية مقترناً بأدلة منهجية ومبادرات في مجال بناء القدرات.

*إيجاد حلول تكنولوجية مشتركة لدمج البيانات الجغرافية المكانية، واستخدام علم البيانات، والاستعانة بتقنيات التنبؤ الآني، وإنتاج الإحصاءات العالية الوتيرة*

51 - وسيستفيد النظام الإيكولوجي الإحصائي الدولي من الاستثمار المشترك في وضع حلول تكنولوجية عالمية ترمي إلى إدماج البيانات الجغرافية المكانية، أو إصدار بيانات عالية التردد في البرامج الإحصائية، أو إعداد مستودعات مشتركة للنصوص التوجيهية لاستخراج البيانات من شبكة الإنترنت، أو أدوات أو خوارزميات الذكاء الاصطناعي التي تستفسر عن قواعد البيانات مباشرة من مقدمي البيانات.

52 - كما أن إنتاج البيانات بتفصيل أوسع يشكِّل أيضاً مطلبا شائعا ومتكررا على نطاق مستخدمي البيانات بأكمله. ويمكن أيضاً تلبية هذا المطلب بكفاءة بالاستثمار المشترك في تطوير الأساليب المتصلة بالتشويش، وتقدير المناطق الصغيرة، وتوحيد المقاييس المتبعة في تحديد الهوية للربط بين البيانات.

53 - وستقدم شبكة الخبراء الإحصائيين الاقتصاديين المقترح إنشاؤها (انظر الفقرة 67) توصيات بشأن المجالات الواعدة للاستثمار المشترك، بما يتفق مع الأولويات التي تحددها الجهات صاحبة المصلحة في النظام.

54 - وينبغي إعداد حالات استخدام محددة وذات أهداف معينة لمواصلة اختبار مفهوم الاستثمار المشترك وطريقة عمله على السواء. ويمكن أن تشمل حالة استخدام أولية من تلك الحالات استخدام البيانات الضخمة والبيانات العلمية والتقنيات الهندسية في مرحلة التنبؤ الآني من أجل تحسين توقيت المؤشرات الاقتصادية الرئيسية.

55 - وعلى سبيل المثال، يمكن أن تستند حالات الاستخدام في التنبؤ الآني إلى الجمع بين مجموعة محددة من البيانات - مع خصائص البيانات الضخمة - وبين تقنيات المعالجة لاستخراج الإشارات ذات الصلة من مجموعات البيانات هذه. ويمكن أن تكون المتغيرات المستهدَفة المحتملة لتجارب التنبؤ الآني الناتج المحلي الإجمالي الفصلي، واستهلاك الأسر المعيشية، ومؤشرات سوق العمل القصيرة الأجل (العمالة/البطالة)، والأسعار الاستهلاكية، ومؤشرات التدفق السياحي، وإحصاءات التجارة الدولية.

56 - وقد أحدثت الجائحة الأخيرة حاجة فورية إلى معلومات آنية للتعجيل بتوجيه اتخاذ تدابير في مجال السياسة العامة، تكون مصممة خصيصا لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية السريعة التغير.

57 - وتعمل جميع المؤسسات الإحصائية على تهيئة معلومات آنية بشكل من الأشكال. ولا تقوم أي منظمة دولية منفردة بدور "الجهة المسؤولة" عن ذلك المسعى من منظور التكليف. ويمكن أن يحقق هذا العمل توافقاً واسعاً في الآراء بشأن أشكال الاستجابة الملائمة، بما في ذلك النُّهج والتقنيات القابلة للتبادل والقابلة للتكييف، فيما بين البلدان ذات الاقتصاد المتقدم والنامي.

58 - وسيُستعان في حالات الاستخدام، حيثما أمكن ذلك، بمنصات البيانات والتكنولوجيا القائمة وترتيبات العمل، مثل منتدى الأمم المتحدة العالمي لمبادرة الإحصاءات الرسمية التي تُدار في إطار اللجنة الإحصائية. فالمنتدى يجمع بالفعل بين مجموعة كبيرة من علماء البيانات ومهندسي البيانات لتقديم حلول مبتكرة وفعالة من حيث التكلفة للبيانات لغرض الإنتاج الإحصائي بهدف التقليل إلى أدنى حد من استخدام المصادر التقليدية مثل المسوح والتعدادات (مثلاً لأغراض التحقق فقط)، والاستخدام الأمثل لمصادر البيانات غير التقليدية مثل البيانات الضخمة والبيانات الإدارية. ويجري بالفعل استكشاف حالات استخدام في مجال الإحصاءات المتعلقة بإنتاج المحاصيل الزراعية، ومؤشر أسعار الاستهلاك، والنقل، والتجارة الدولية،

والسياحة، ولكن يمكن توسيع نطاق الحالات ليشمل إنتاج تقديرات تجريبية لعدد كبير من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ويمكن إضافة حالات استخدام جديدة من خلال الاستثمار المشترك والإنتاج المشترك.

59 - وينبغي إيلاء اهتمام خاص لإيجاد حلول للبيانات تكون ميسورة التكلفة وتتطلب مستوى من الخبرة يمكن تحقيقه ومستوى مقبولاً من النفقات التشغيلية عند استخدامها في الإنتاج الإحصائي. وعلاوةً على ذلك، ينبغي استكشاف وضع ترتيبات تمويل جديدة مبتكرة، وينبغي أن تستند إلى نهج مختلط باستخدام الموارد المالية والعينية التي تقدمها المكاتب الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية والقطاع الخاص وذلك لتنفيذ مجموعة متفق عليها من الحلول العالمية للبيانات تدريجياً.

60 - وتمثل قواعد المعارف التعاونية المنحى لنظام الإحصاءات الاقتصادية آليةً أخرى حاسمة الأهمية لإتاحة إمكانية التعاون، والتبادل، وسبل الاطلاع على الأدلة المحاسبية الدولية في مجال الاقتصاد الكلي، والتصنيفات، والمذكرات الإرشادية، والأدوات، ومبادرات البحث. وستلبي البرامج المشتركة الحاجة إلى إضفاء الطابع المركزي على المعارف وتبادلها وتيسير التعاون العالمي بين المكاتب الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية ومختلف لجان الخبراء، علاوةً على العمل كأداة لإشراك الأكاديميين وسائر المستعملين.

61 - واتفق الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية وفريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية على إنشاء فريق عمل فرعي مشترك مع خبراء وطنيين ودوليين ممثلين من اللجان الإحصائية الأخرى وذلك لتيسير إنشاء مراكز تعاونية لمجمِّعي البيانات فيما يتعلق بالمعايير والتصنيفات الإحصائية.

62 - ويدعم الفريق إنشاء مراكز تعاونية للمجمِّعين. فهذه المراكز تُعدّ أداةً تمكينية لدعم التوصيات بشأن التطوير المشترك والاستثمار المشترك ولدعم مبادئ إقامة الشبكات ورقمنة أدلة نظام الإحصاءات الاقتصادية.

## جيم - التمكين: الترتيبات المؤسسية والحوكمة

63 - في عصر العولمة التي تتسم بها مجتمعاتنا واقتصاداتنا وبيئاتنا الطبيعية، ينبغي أن تيسِّر المنظمات الدولية تهيئة بيئة تمكينية لإقامة شراكات عالمية في المجالات التي من شأن اتباع نهج متمحور حول المكاتب الإحصائية الوطنية فيها أن يكون دون المستوى الأمثل. ومن الأمثلة على ذلك تحديد دور الشركات المتعددة الجنسيات والمنابر الرقمية الدولية؛ وتعهّد سجلات الأعمال التجارية العالمية لمجموعات المنشآت؛ وضمان إمكانية الوصول إلى البيانات وتحقيق الحصول عليها من أصحاب البيانات من القطاع الخاص على الصعيد العالمي وتبادلها معهم؛ وحشد الأوساط الأكاديمية الدولية. وهذا أمر له أهميته في سياق التدويل، حيث إن أي مكتب إحصائي وطني يوجه صعوبات متزايدة فيما يتعلق بتقديم صورة كاملة لأوجه التفاعل بين المجتمعات والاقتصادات والبيئات الطبيعية.

64 - وتشهد أدوار المنظمات الدولية وحتى المكاتب الإحصائية الوطنية تغيرات سريعة في نظام الإحصاءات الاقتصادية. وتقع على عاتق المكاتب الإحصائية الوطنية مسؤولية تقديم معلومات شاملة، مناسبة، وجيدة النوعية، تلبيةً لاحتياجات المستعملين المتغيرة باستمرار ودعماً للسياسات المرتكزة على الأدلة. فالمنظمات الدولية لها ولايات وأهداف ومبررات فريدة في نظام ينصب فيه التركيز على تنسيق المعايير والأساليب والأدوات الإحصائية وعلى تبادل الإحصاءات والممارسات العالمية والوطنية.

65 - وفي سياق النمو المطرد في وتيرة العولمة والاقتصاد الرقمي، أصبح أي مكتب إحصائي وطني يواجه صعوبات متزايدة في اكتساب صورة كاملة وفي الوقت الحقيقي عن أوجه التفاعل بين مختلف العناصر الاقتصادية ضمن حدوده، بل وأكثر من ذلك في حالة التفاعلات التي تجري على الصعيد الدولي.

66 - وباختصار، فإلى جانب الحاجة إلى تيسير إقامة الشراكات العالمية في مجالَي الإنتاج المشترك والاستثمار المشترك فيما يتعلق بتطوير أحدث التقنيات والأساليب اللازمة لتحسين الإحصاءات الوطنية، تزداد أهمية تحسين التنسيق في نظام الإحصاءات الاقتصادية على نطاق طائفة واسعة من المجالات الإحصائية، بالنظر إلى مطالب المستعملين بإطار للقياس أوسع نطاق ومتعدد الأبعاد. وهناك مجال لتحسين تنسيق مجالات التصنيفات، والأعمال التجارية، والتجارة، والبيئة، والإحصاءات الاجتماعية والديمغرافية وإحصاءات الأسعار وغير ذلك من الإحصاءات. ولذلك، يوصَى بتعديل ما تتبعه الأفرقة الإحصائية من أساليب العمل الحالية المتصلة بنظام الإحصاءات الاقتصادية، بحيث تستوعب الحاجة المتزايدة إلى تنسيق الاستثمار المشترك بين المنظمات الدولية والمكاتب الإحصائية الوطنية، والإقرار بالمسؤوليات المشتركة بين المنظمات الدولية والمكاتب الإحصائية الوطنية من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، فيما يتعلق بتحديد الأولويات لتحديث الأدلة الدولية والمبادرات العالمية المتعلقة بحلول البيانات. وكنتيجة طبيعية لذلك، ينبغي أن تستعرض أفرقة الخبراء الإحصائيين القائمة ولاياتها وهياكل حوكمتها، وأن تستحدث آليات لإقامة الشبكات والاستثمار المشترك، وأن تزيل أي ترتيبات حوكمة هرمية من أساليب عملها[4]. وعلاوةً على ذلك، سيتعين على المكاتب الإحصائية الوطنية من البلدان النامية، وسعياً إلى زيادة جهودها المبذولة لتحقيق الاستثمار المشترك، أن تكون ممثَّلةً على نحو أفضل في لجان الخبراء العالمية.

67 - ويوصَى كذلك بأن تنشئ اللجنة الإحصائية شبكة من خباء الإحصاء الاقتصادي لتيسير إقامة الشبكات والتنسيق والاتصال بين مختلف الجهات الفاعلة في نظام الإحصاءات الاقتصادية، وبأن تعزز الشراكات العالمية مع الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص لإقامة نظام للإحصاءات الاقتصادية يتسم بالاستجابة ويعمل بكفاءة لتلبية طلبات المستعملين الآخذة في التغيير. وينبغي أن تيسر الشبكة وتقود عملية تحديد أولويات حالات الاستخدام على الصعيد العالمي من خلال ترتيبات شراكة متفاوض عليها.

68 - وينبغي أن تتيح الشبكة الجديدة وظيفة التنسيق الأفقي على نطاق الأفرقة الإحصائية للأمم المتحدة التي تشكِّل نظام الإحصاءات الاقتصادية. ولذلك، ينبغي ألا تُفسَّر الشبكة على أنها طبقة هرمية إضافية بين الأفرقة الحالية واللجنة، بل على أنها شراكة أو شبكة من المكاتب الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية الراغبة في الدفع قدماً بتوصيات الفريق باتخاذ إجراءات. وستعتمد الشبكة نهجاً تشغيلياً مرناً يعجل بوتيرة الابتكار والتغيير باتباع المبادئ المتفق عليها في إقامة الشبكات والاستثمار المشترك والحوكمة والتجريب لنظام الإحصاءات الاقتصادية. وفي الوقت نفسه، ستركز الشبكة على مسائل المجال الأفقي في نظام الإحصاءات الاقتصادية، وبالتالي تحديث الأفرقة الحالية والجديدة في النظام.

69 - وبتطبيق نهج في التنسيق يسير ولكنه مؤثر، ينبغي أن تكون المهمة الرئيسية للشبكة هي تحديد الأولويات والمجالات المواضيعية المشتركة وحالات الاستخدام على نطاق الأفرقة الحالية لغرض التجريب استنادا إلى البيانات المتعلقة بالمشاكل. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن تتولى الشبكة زمام القيادة في وضع النهج العالمي للحصول على البيانات وتحديد حالات الاستخدام في مجالَي الاستثمار المشترك والإنتاج

(4) ينبغي ألا يعوق تنفيذ هذه التوصية سير الأعمال قيد التنفيذ، ولا سيما التنقيحات الجارية للأدلة.

المشترك عند تهيئة الإحصاءات العالية التردد وذلك باستخدام المنتديات العالمية المتاحة على الإنترنت بشأن البيع بالتجزئة، والسياحة والسكن، وخدمات النقل، وأسعار الاستهلاك والإنتاج، والتجارة الدولية، وإحصاءات العمالة، وما إلى ذلك. ويمكن أن يستفيد هذا النهج من الشبكة الناشئة للمراكز الوطنية والإقليمية والعالمية (مثل منتدى الأمم المتحدة العالمي) وأن يعزز الممارسات الجيدة التي أنشأتها البلدان والمنظمات الإقليمية والدولية. وعلاوةً على ذلك، ينبغي أن تنظر الشبكة في الاستفادة من عمل شبكة الاقتصاديين التابعين للأمم المتحدة، أو الشبكات القائمة الأخرى، فيما يتعلق بتقديم نهج مواضيعية في مجالات مثل عدم المساواة، وتغير المناخ، والتدهور البيئي، والتغير الاجتماعي الديمغرافي، والتكنولوجيات الرائدة، والتوسع الحضري.

70 - وينبغي أن يحافظ النظام الإحصائي العالمي، من خلال تلك الشبكة، على ديناميات الابتكار بتيسير التبادل المستمر للخبرات الوطنية، التي تثبت أنها قيِّمة في مجال الإحصاءات الاقتصادية السريع التغير، بما يتجاوز الإصدار العرضي للمعايير المنهجية المستكملة والأدلة المتصلة بها.

71 - ويمكن أن تقتصر عضوية البلدان والوكالات في الشبكة أولياً على ائتلافٍ للراغبين يستفيد من قوة التنوع والأقدمية في التمثيل، ويكون القصد من ذلك إظهار القوة التشغيلية للاستجابة العالمية من خلال الاستثمار المشترك من قِبل المكاتب الإحصائية الوطنية والوكالات الإقليمية والعالمية الراغبة في ذلك.

72 - ومن الأهمية بمكان أن تعترف الشبكة بمسؤوليات المنظمات الدولية والبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وولاياتها ومبادراتها وتحترمها. وسيشكِّل بناء الثقة من خلال الاستثمار المشترك في حالات الاستخدام المشترك دليلاً على ترتيبات العمل الجديدة المتوخاة.

73 - ويود موجز للأنشطة والمهام الرئيسية المقترح أن تضطلع بها الشبكة تحت مسارات العمل الرئيسية الأربعة التالية:

(أ) **إقامة الشبكات: التعاون واستشارة المستعملين** - ستضطلع الشبكة بمشاورات عالمية وإقليمية بشأن المسائل والأولويات الناشئة في برنامج البحوث؛ والربط بين المكاتب الإحصائية الوطنية وتعزيز القدرات في مجالَي التحليل وإدارة البيانات في نظام الإحصاءات الاقتصادية؛ وتشجيع الأخذ بنهج شامل للمنظومة بأكملها وإقامة شراكات قوية مع الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص؛

(ب) **تحويل النظام واختباره: البنية التحتية الإحصائية، والحلول المتعلقة بالعمليات والبيانات** - سوف تشجع الشبكة على اتخاذ إجراءات تعاونية المنحى بشأن الاستثمار المشترك والإنتاج المشترك على الصعيد العالمي فيما يتعلق بالبنية التحتية الإحصائية العالمية، والعمليات، وحلول البيانات، علاوةً على تعزيز الكفاءة والحد من ازدواجية الجهود وذلك بتحديد أولويات حالات الاستخدام العالمي لتحقيق الاستثمار المشترك والتطوير المشتركة؛

(ج) **التمكين: الترتيبات المؤسسية والحوكمة** - سوف تشجع الشبكة على تحسين أساليب العمل وتحسين التنسيق والتعاون بين الأفرقة لكي يكون نظام الإحصاءات الاقتصادية شاملا لمختلف الجهات الفاعلة المعنية، وتعزز فعالية أداء النظام؛

(د) **التجريب والإدماج والتوثيق: الأطر والأساليب الإحصائية** - سوف تشجع الشبكة على استخدام أساليب العمل الكفيلة بتحديث المعايير الإحصائية العالمية على نحو مستمر ومتكرر وذلك بتجريب

واختبار التغييرات المنهجية التي تطرأ في البلدان، وستسعى إلى وضع إطار واسع للإدماج يتضمن مقاييس متعددة الأبعاد وأوسع نطاقا للتقدم في نظام الإحصاءات الاقتصادية.

74 - ويوصَى باستعراض أساليب عمل مختلف الأفرقة العاملة في نطاق نظام الإحصاءات الاقتصادية وذلك لتعزيز الابتكار والمرونة، وكذلك التعاون والتنسيق والمصطلحات المستخدمة في أساليب العمل. وعند تحديد الولايات، ينبغي مراعاة خصائص كل حالة على حدة. وتجري حاليا مناقشات بشأن الولايات الجديدة في مجال الإحصاءات الزراعية والريفية مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ وفي مجال إحصاءات الأسعار مع الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بإحصاءات الأسعار، بالتعاون مع فريق أوتاوا المعني بالأرقام القياسية للأسعار؛ وفي مجال أرصدة الطاقة وإحصاءاتها مع الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بإحصاءات الطاقة وفريق أوسلو المعني بإحصاءات الطاقة؛ وفي مجال التصنيفات الإحصائية الدولية مع فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الإحصائية الدولية؛ وفي مجال إحصاءات التجارة الدولية مع فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإحصاءات التجارة الدولية؛ وفي مجال الإحصاءات البيئية مع فريق الخبراء المعني بالإحصاءات البيئية. وإضافةً إلى ذلك، اعتمد الفريق العامل العالمي المعني بالبيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية الولاية وهيكل الحوكمة المقترحين، واقترح تغيير اسمه إلى لجنة الخبراء المعنية بالبيانات الضخمة وعلوم البيانات لأغراض الإحصاءات الرسمية.

75 - وينبغي استعراض ولايات الأفرقة الإحصائية في نظام الإحصاءات الاقتصادية على أساس كل حالة على حدة، حسب الاقتضاء. فعلى سبيل المثال، ينبغي الإبقاء، في مجالات محددة، على المبادئ العامة للاستثمار المشترك والمسؤولية المشتركة بين الوكالات والبلدان في الولاية وهيكل الإدارة المقترحين، ولكن يمكن التوسع في تفصيل تلك المبادئ لضمان احترام المساواة بين الوكالات الإحصائية الوطنية والدولية من حيث الظهور والأدوار والولايات في أساليب العمل الجديدة. وعلاوةً على ذلك، فأي تغيير في ترتيبات الحوكمة وأساليب العمل الجديدة ينبغي أن يكون عضوياً ويقلل إلى أدنى حد من مخاطر تعطُّل برامج العمل الجارية المتعلقة بتحديث المعايير الإحصائية الدولية. وبالنظر إلى الوضع الراهن، فإن استعراض مشروع الولاية وهيكل الحوكمة يمكن أن يُختتم بنجاح في المستقبل القريب، مع تقديم اختصاصات محدَّثة لبعض الأفرقة الإحصائية إلى اللجنة الإحصائية في دورتها الثانية والخمسين في آذار/مارس 2021.

76 - ويوصَى كذلك بوضع إطار أوسع نطاقاً لقياس العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع، إضافةً إلى مواصلة النهوض بتنفيذ وتحديث نظام الحسابات القومية ونظام المحاسبة البيئية والاقتصادية. وسيُسترشد بهذا الإطار الأوسع نطاقاً في قياس مختلف الأبعاد المتعلقة ليست بالرفاه فحسب، بل أيضاً برأس المال البشري، إضافةً إلى رأس المال الإنتاجي والطبيعي، دعماً للنهج القائم على الأصول المتبع إزاء الاستدامة. وينبغي أن تواصل المبادرة السعي إلى تحقيق اتساق المفاهيم ومصادر البيانات بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة، وهو أمر ينطوي على أهمية حيوية لقياسها على نحو متسق ومتين. ولذلك، ينبغي أن يجري بنشاط استكشاف مدى ضرورة وجدوى إنشاء لجنة من خبراء الأمم المتحدة معنية بالسكان والرفاه، تتولى إعداد إطار منهجي متسق يمكّن من وضع تدابير متماسكة وقوية للاقتصاد والمجتمع والبيئة، مع توسيع نطاقه بمؤشرات عن الرفاه[5]. وينبغي أن تشمل ولاية اللجنة الجديدة، في حالة الموافقة عليها، المسؤولية عن تحسين توافر الإحصاءات المتصلة برفاه الناس واستدامة التنمية المجتمعية في إطار إحصائي أوسع نطاقاً. ومرة أخرى،

(5) يمكن إعادة النظر في اسم اللجنة الجديدة عند توضيح نطاق عملها، لتجسيد القصد منها المتمثل في وضع مقاييس إحصائية أوسع نطاقا للرفاه والاستدامة باتباع نهج قوامه منظومة من النظم.

ستستفيد المبادرة من أوجه التقدم والممارسات الإحصائية التي تراكمت خلال العقد الماضي لدى البلدان والمنظمات الدولية.

77 - وينبغي توسيع نطاق آليات الحوكمة والتنسيق وبرنامج عالمي للتكنولوجيا لتحقيق الاستثمار المشترك والتطوير المشترك من أجل الحصول على البيانات والوصول إليها على الصعيد العالمي؛ وتبادل البيانات؛ والبنية التحتية والموارد المشتركة للبيانات المشتركة؛ والحلول المشتركة في مجال التكنولوجيا. وسيعزّز اتباع نهج عالمي في الحصول على البيانات إمكانية المقارنة الدولية للإحصاءات الاقتصادية التي تنتجها البلدان. وفي هذا الصدد، فإن للمنظمات الدولية دوراً تؤديه في مساعدة البلدان على تيسير حصولها على البيانات التي يجمعها القطاع الخاص. غير أنه ينبغي تطبيق نهج عملي فيما يتعلق بحلول البيانات التكنولوجية العالمية مع الأخذ بالممارسات المتبعة في التطوير وإمكانية الوصول واستخدام الأساليب المتفق عليها (أي مكتبة خوارزميات التحقق والفهرسة لغرض احتساب مؤشر أسعار الاستهلاك باستخدام بيانات أجهزة المسح الضوئي). وعلى النقيض من ذلك، فإن استخدام شبكة منتدى عالمي مشترك للتكنولوجيا لتيسير الحصول على البيانات والأساليب والتدريب واستخدامها سيتطلب التزاما كبيرا في مجالَي الاستثمار المشترك والإنتاج المشترك قبل أن يتحقق ذلك في الواقع. وعلى الرغم من ذلك، ينبغي اتباع نهج عالمي منهجي للحصول على البيانات والوصول إليها وتبادلها باستخدام منتدى الأمم المتحدة العالمي واسم الأمم المتحدة من أجل النهوض بالاستثمار المشترك والإنتاج المشترك في إطار شراكات مع أصحاب البيانات العاملين على الصعيد العالمي في القطاع الخاص والشبكات الأكاديمية المعترف بها دولياً.

## دال - التجريب والإدماج والتوثيق: الأطر والأساليب الإحصائية

78 - يدرك الفريق حاجة المستعملين الصريحة إلى التعجيل بوتيرة وضع المعايير الإحصائية وتحديثها، ويؤيد نشر مذكرات توجيهية تجريبية، رغم أن بعض الإشكالات المفاهيمية لم تتم معالجتها. وعلاوةً على ذلك، يشدد الفريق على أن تلك المذكرات التوجيهية ينبغي ألا تقتصر على تقديم توجيه بشأن الجوانب المفاهيمية لتحديث المعايير الإحصائية، بل ينبغي أيضا أن تقدم توجيهات عملية لتجريب واختبار التطورات المفاهيمية المقترحة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. ومن ثم فإن مواصلة التجريب والاختبار ستسهم في إتاحة التوجيه لواضعي المعايير والبلدان الأخرى بشأن قابلية عملية تحديث المعايير الإحصائية للتطبيق العملي.

79 - وقد أدت المشاورات العالمية التي نظمها الفريق في عام 2019 إلى المطالبة بعملية أسرع وأكثر مرونة من ذلك لتحديث ومراجعة المعايير الإحصائية العالمية للاستجابة للسياسات العامة ومواكبة البيئة السريعة التغير. كما أقر المشاركون في المشاورات بما تبذله شبكة الاقتصاديين التابعين للأمم المتحدة بقيادة الأمين العام المساعد وكبير الاقتصاديين من أعمال للدفع قدما باتباع نهج مواضيعية في مجالات مثل عدم المساواة، وتغير المناخ، والتدهور البيئي، والتغير الاجتماعي الديمغرافي، والتكنولوجيات الرائدة، والتوسع الحضري[6]. ووضع هذه المعايير لا يستغرق وقتا طويلا فحسب، بل إن اعتمادها وتنفيذها من قِبل مجمّعي الإحصاءات يتسم أيضاً بالبطء والتعقيد. فقد أظهرت التجربة الأخيرة في الاستجابة الإحصائية لجائحة كوفيد-19 نقطة تحول نحو آليات الاستجابة السريعة وما يتصل بها من أساليب إحصائية، والتي تمكنت

(6) انظر *Report of the UN Economist Network for the UN 75th Anniversary: Shaping the Trends of Our Time* (United Nations publication, 2020).

من التكيف بسرعة ومرونة مع قياس الحقائق الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الجديدة. ولذلك، ينبغي اعتماد استراتيجيات للتحديث المستمر والمتكرر للمعايير والأساليب الإحصائية العالمية التي تؤدي إلى دورة تنقيح أقصر مدة وأكثر تفاعلا تُعزز ببرنامج مفصل للقدرات يستند إلى تجريب واختبار التطورات المفاهيمية الجديدة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء. ومن العناصر الرئيسية في هذه الاستراتيجيات، التي تعزز التطوير المنهجي والقدرات الوطنية في مجال التنفيذ، تجريب واختبار التغييرات المنهجية لاعتمادها في أقرب وقت ممكن قبل إدراجها في الأدلة الإحصائية ذات الصلة. وقد أصبح الاختبار والتجريب مهمَّين للغاية في سياق جائحة كوفيد-19، بما يتجاوز التطوير المنهجي للمعايير الدولية. ومع ذلك، ما زالت الحاجة قائمة إلى التوجيه بشأن ما ينبغي اختباره من أجل تقليل تكلفة التحديثات المتكررة. ومن المتوقع أن تؤدي اللجان الإقليمية والوكالات الإقليمية دورا بارزا في تجريب واختبار التغيرات المنهجية في البلدان في مرحلتَي التقييم والتنفيذ على السواء، بالاستفادة من سلسلة الحلقات الدراسية الشبكية المتصلة بجائحة كوفيد-19 بشأن التوجيه المتعلق بمجموعة واسعة من الإحصاءات الرسمية والتجريبية.

80 - وفي الدورة الخمسين للجنة الإحصائية، اعترفت تقارير مختلفة، بما فيها تقرير فريق أصدقاء الرئيس المعني بالإحصاءات الاقتصادية وتقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية، بمتطلبات تجريب واختبار التغييرات المنهجية واعتماد دورة بحوث مستمرة. وستنطوي الخطوة الأولى على تحديث سنوي لبرنامج البحوث مع مسائل القياس والمفاهيم الناشئة. وفيما بعد، ستقوم أفرقة الخبراء من البلدان والوكالات الدولية بوضع مذكرات توجيهية بشأن المسائل الرئيسية. وفي إطار المشاورات المتعلقة بالمذكرات التوجيهية، ستُشجَّع البلدان على وضع تقديرات تجريبية واختبار الجدوى العملية لتنفيذ التغييرات. وسيؤدي ذلك إلى التنفيذ العملي للتوجيهات المتعلقة بالمسائل المفاهيمية الرئيسية الناشئة بطريقة تجعل الإحصاءات متاحة للمستعملين بوتيرة أسرع مما هي عليه.

81 - ومن المتوخى أن يخضع الدليل لتحديث رسمي بمجرد أن يُوضع قدر كبير من التوجيهات/التوصيات الجديدة. ويقيم هذا النهج توازنا جيدا بين ضمان تزويد المستعملين في وقت مبكر بإحصاءات تجريبية وإدراج التطورات المفاهيمية الجديدة في الأدلة المتعلقة بنظام الإحصاءات الاقتصادية.

82 - ويوصَى بوضع إطار أوسع نطاقا للتكامل في نظام الإحصاءات الاقتصادية، وينبغي السعي بنشاط إلى تحقيقه لتحديث النظام بهدف التوصل إلى إطار شامل أو "منظومة من النظم". ويتسم الإطار الشامل بتكامل الإحصاءات والتصنيفات بشأن المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من حيث التدابير النقدية والمادية، وبالربط بين البيانات الجزئية والكلية من أجل تزويد المحللين ومقرِّري السياسات بنظرة شاملة ومتسقة، دقيقة وموحدة للظواهر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترابطة. ويجدر بالتأكيد مجددا أن لجنة الخبراء الجديدة المعنية بالسكان والرفاه المقترح إنشاؤها يمكن أن تؤدي دورا تنسيقيا فيما يتعلق بتبيان أوجه الترابط بين المجتمع والاقتصاد والبيئة وذلك بالجمع بين مختلف الجهات صاحبة المصلحة في الإحصاءات الاجتماعية الديمغرافية والاقتصادية والبيئية، والأوساط الأكاديمية. وينبغي أن يستند ذلك العمل المفاهيمي إلى نظام الحسابات القومية ونظام المحاسبة البيئية والاقتصادية ويرمي إلى تعزيزهما، من أجل الدفع قدما بمقاييس الرفاه والاستدامة.

## سادسا - الإجراءان المطلوب من اللجنة الإحصائية اتخاذهما

83 - **اللجنة مدعوة إلى القيام بما يلي:**

(أ) **الموافقة على التوصيات الواردة في هذا التقرير، بما في ذلك إنشاء شبكة جديدة من الخبراء الإحصائيين الاقتصاديين واستكشاف مدى ضرورة وجدوى إنشاء لجنة خبراء معنية بالسكان والرفاه؛**

(ب) **حل فريق أصدقاء الرئيس المعني بالإحصاءات الاقتصادية.**